# الوحدة التعلمية الثالثة: التحول الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر

## الوضعية التعلمية الثالثة : التباين بين القطاعات الاقتصادية

### عناصر الدرس:

- التجارة الداخلية
- التجارة الخارجية
- الهياكل القاعدية للتجارة

http://www.onefd.edu.dz

جميع الحقوق محفوظة ©

## الإشكالية :

تبرز المؤشرات الإحصائية الاقتصادية مدى الاختلاف والتباين في الوضعيات الاقتصادية على مستوى مختلف القطاعات غداة الاستقلال وفي الوقت الراهن من حيث التجارة الداخلية والخارجية والهياكل القاعدية والخدمات فما هي مظاهر ذلك؟

## 1- التجارة الداخلية :

فيما تكمن أهمية التجارة الداخلية للبلاد ؟ ومتى بدأ الاهتمام بهذا القطاع ؟ تلعب التجارة الداخلية دورا فعالا في الاقتصاد الوطني، تناط بها مهمتان أساسيتان :

- تموين البلاد بمواد الإنتاج و الإستهلاك(تحقيق التكامل بين الجهات).
- حماية القدرة الشرائية للمواطنين.

ليست التجارة الداخلية وليدة اهتمامات اليوم، بل واكبت النهضة الاقتصادية للجزائر، عقب الاستقلال مباشرة، فكانت إحدى آليات الإصلاح و التغيير من خلال اعتماد الإجراءات التالية.

- إلغاء التجارة بالعملة الفرنسية( الفرنك الفرنسي) و استبدالها بالعملة الوطنية ( الدينار الجزائري) بداية من سنة 1963م.
- إسناد مهمة التسويق إلى الدواوين و الشركات الوطنية الخاصة بالإنتاج والتوزيع مثل الديوان الوطني للحليب ومشتقاته والديوان الوطني للخضر و الفواكه (OFLA) إضافة إلى المؤسسات الولائية للتوزيع التي تعرف (بالأروقة أسواق الفلاح، الأسواق الممتازة، مراكز التخزين ).

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

- تنظيم الأسواق المحلية الأسبوعية التي هي ميدان لتبادل منتوجات أقاليم الوطن المختلفة و من أهم هذه الأسواق : سوق الخروب (قسنطينة)، بوفاريك(البليدة) و بوقرة و الحراش (الجزائر)، سيدي عيسى (المسيلة) و العلمة و تجنانت (سطيف).
- إقامة المعارض الوطنية بهدف التعريف بالمنتوج الوطني في الأسواق المحلية و التي تنظم سنويا في عدة مراكز من البلاد، بهدف تموين سكان مختلف الأقاليم في الوطن بالمواد الضرورية بأسعار منخفضة.

واستجابة لمتطلبات السوق الوطنية عمدت الدولة الجزائرية إلى تنظيم قطاع التجارة الداخلية، و هو ما تلازم مع إصلاحات 1987م الخاصة بإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وتقرر بصدور قانون الأسعار في جويلية 1989م، فما هي محاور البرنامج الإصلاحي للتجارة الوطنية ؟ تتمثل مظاهر تصحيح السياسة التجارية الوطنية فيما يلي :

- ضمان تلبية أفضل لاحتياجات الجهاز الاقتصادي و حاجة المواطنين.
- تحسين مستوى عرض المواد و الخدمات من حيث التشكيلة و النوعية و التقديم.
- حماية القدرة الشرائية للمستهلكين.
- تحسين الخدمات بعد البيع و دعم وظيفة الصيانة.
- النهوض بالإنتاج الوطني.
- وضع نظام فعّال للأسعار يضمن رواج المنتوج ويحدد سقفها وهوامشها الربحية.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

**ملاحظة :**

إن أهم ما يميز الفترة الإشتراكية في الاقتصاد الوطني، هو احتكار الدولة للتجارة الداخلية والخارجية فكان تحديد الأسعار يتم بطريقة إدارية ولا يخضع لقانون العرض والطلب بل الكثير من المواد الضرورية المستوردة كانت تباع بأقل من ثمنها الحقيقي بفعل دعم الدولة لها، ومع ظهور الأزمة الإقتصادية في منتصف الثمانينات من القرن الماضي بفعل انخفاض أسعار المحروقات، وتفاقم مشكل المديونية والتحولات السياسية والإقتصادية على المستوى الخارجي دفع الجزائر مع مطلع التسعينات إلى تبني النظام الإقتصادي الحر، الأمر الذي استلزم إعادة النظر في النشاط التجاري الداخلي تماشيا مع التحول الاقتصادي الجديد (اقتصاد السوق).

**فما هي الإصلاحات الجديدة التي طرأت على قطاع التجارة الداخلية؟**

تتمثل الإجراءات المتخذة للنهوض بهذا القطاع قصد مواكبة مسار الانتقال إلى اقتصاد السوق فيما يلي :

- رفع احتكار الدولة عن التجارة الداخلية و فتح المجال أمام القطاع الخاص؛
- تعويض دواوين التسويق و مؤسسات الأروقة التجارية بمراكز تجارية أخرى جديدة خاصة؛
- تسهيل إجراءات حيازة السجلات التجارية و تذليل الصعوبات البيروقراطية في هذا المجال؛
- تقنين نظام الضرائب بما يتماشى مع مقتضيات المرحلة الاقتصادية؛
- تحرير أسعار المواد الاستهلاكية؛
- ظهور أسواق تتخصص في رواج السلع الأجنبية بمختلف أنواعها مثل سوق العلمة ، تاجنانت ...إلخ.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

## 2-التجارة الخارجية :

### أ- طبيعة الصادرات و الواردات :

#### 1. الفترة الاستعمارية :

كيف كانت وضعية التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية ؟

كانت التجارة الخارجية للجزائر خلال العهد الاستعماري محتكرة من قبل فرنسا، بحيث بلغت الصادرات سنة 1959م إلى فرنسا 82,2 %، مقابل 78,3% من الواردات، وبينما تتمثل الصادرات أساسا في المنتجات الزراعية و المواد الأولية( الخمور، الفواكه، الحديد، الحلفاء، الفلين، الصوف، الجلود، اللحوم، الفوسفات، البترول، النحاس والرصاص) فإن الواردات تتكون من المواد الاستهلاكية الغذائية والصناعية (الأدوات المنزلية، الأقمشة، الآلات، الورق، الأجهزة والآلات الكهربائية، السيارات والآلات الضرورية للزارعة الحديثة، المواد الغذائية المتحولة والمصبرة).

ماذا تستنتج من خلال طبيعة الصادرات والواردات الجزائرية في الفترة الإستعمارية؟

**استنتج ما يلي :**

* الإقتصاد الجزائري كان تابعا للإقتصاد الفرنسي؛

* أن الجزائر تخصصت في إنتاج أنواع من المنتوجات تجعلها مرتبطة بفرنسا و لا تستطيع الإستغناء عنها؛

*إن فرنسا جعلت من الجزائر مصدرا لتموينها بالمواد الأولية الباطنية والزراعية وسوقا لترويج منتجاتها.

وقد سجلت قيمة الواردات سنة 1959م 563,11 مليار فرنك قديم ، بينما بلغت بالنسبة للصادرات 180,47 مليار فرنك قديم، و هذا يعني أن

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

صادرات الجزائر اقل من وارداتها بحوالي 382,46 مليار فرنك قديم لانخفاض أسعار المواد المصدرة و على النقيض من ذلك كانت كلفة ما تستورده من مواد باهظة جدا.

**2- بعد الإستقلال :**

بماذا تميزت التجارة الخارجية للجزائر غداة الاستقلال ؟

لما نالت الجزائر استقلالها حطمت النظام الجمركي الاستعماري، حيث أصدرت قانون 13 ماي 1963م الذي يلغي الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا، و أصبح التراب الوطني يشكل وحدة جمركية لحركة الصادرات والواردات التي أخضعت لرقابة الدولة.

كما اهتمت الحكومة الجزائرية بتنظيم تجارتها الخارجية، فأنشأت لذلك دواوين تضطلع بهذه المهمة/ مثل الديوان الوطني للنشاط التجاري(ofalac) بموجب قرار 1962/12/20م. ومهمته ضمان مراقبة نوعية السلع المصدرة والقيام بالدعاية التجارية في الخارج، بالإضافة إلى الديوان الوطني للتجارة (0naco) الذي أنشئ بمقتضى قرار 1962/12/12م لاحتكار الصادرات والواردات الجزائرية، و هو ما اقره أيضا قانون 1978/02/11م الذي سمح بتدخل الدولة كمتعامل تجاري رئيسي يضمن إعادة أرباح التجارة الخارجية للبلاد.

وأصدرت الجزائر قانون 10 افريل 1964م الذي ينص على إصدار العملة الوطنية و هي الدينار الجزائري، كما أصبح دخول و خروج العملة الصعبة الأجنبية خاضعا للرقابة منذ 1964م أيضا.

و فيما يلي بنية الصادرات و الواردات الجزائرية سنة 1969م:

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

## 1- الصادرات :

| المواد | النسبة المئوية % |
|---|---|
| الطاقة و الوقود | %68 |
| مواد غذائية | %19 |
| المنتوجات الخام | %05 |
| المنتوجات المصنعة | %08 |
| و منها : النصف المصنعة | %05 |
| المنتوجات التامة الصنع والمخصصة لـ: | |
| أ- الفلاحة | - |
| ب- الصناعة | %01,45 |
| ج- الاستهلاك | %01,55 |

المصدر : الاقتصاد الجزائري في سنة 1968-1969،غرفة التجارة و الصناعة بالجزائر ص 190-192.

### تحويل النسب إلى درجات :

الطاقة و الوقود : $\frac{360\times 68}{100}=244,8°$ ، مواد غذائية : $\frac{360\times 19}{100}=68,4°$

المنتوجات الخام: $\frac{360\times 5}{100}=18°$ ،المنتوجات المصنعة: $\frac{360\times 8}{100}=28,8°$ .

### التمثيل بواسطة دائر نسبية :

http://www.jeuxvideo.com جميع الـ

**التعليق :** نلاحظ من خلال الرسم البياني مايلي :

**1-** ارتفاع نسبة صادرات الجزائر من مواد الطاقة بفعل توفرها بكميات كبيرة والطلب الكبير عليها في الأسواق العالمية.

**2-** تحتل المواد الغذائية المرتبة الثانية لكون معظم الجزائريين في ذلك العهد يشتغلون بالقطاع الفلاحي وأبرز هذه المواد الحبوب، الخمور التمور..الخ.

**3-** قلة نسبة المواد المصنعة بفعل ضعف المستوى الصناعي للجزائر حيث لم تتجاوز النسبة08%.

**4-** قلة نسبة الصادرات من المعادن حيث قدرت بـ05% وأهمها الحديد، الفوسفات، الرصاص.

لكن ما يلاحظ هو أن معظم الصادرات كانت تسيطر عليها الشركات الإحتكارية وبالتالي فإن استفادة الجزائر منها كان قليلا الأمر الذي دفع الجزائر مع بداية السبعينات من القرن الماضي إلى تأميم المحروقات.

## 2- الواردات :

| المواد | النسبة % |
|---|---|
| **المواد الغذائية** | **% 14** |
| **الطاقة و الوقود** | **% 01** |
| **المنتوجات الخام** | **% 05** |
| **المنتوجات المصنعة** | **% 80** |
| **منها :المنتوجات النصف مصنعة** | **% 27** |
| **المنتوجات التامة الصنع و المخصصة لـ :** | |
| **1 - الفلاحة** | **% 02** |
| **2 - الصناعة** | **% 29** |
| **3- الاستهلاك** | **% 22** |

**المصدر : الاقتصاد الجزائري في سنة 1968-1969،غرفة التجارة و الصناعة بالجزائر ص 190-192.**

## تحويل النسب إلى درجات :

المواد الغذائية: $\frac{360\times14}{100}=50.4°$ ، الطاقة و الوقود: $\frac{360\times1}{100}=3,6°$ .

المنتوجات الخام : $\frac{360\times5}{100}=18°$، المنتوجات المصنعة: $\frac{360\times80}{100}=288°$.

## التمثيل بواسطة دائرة نسبية :

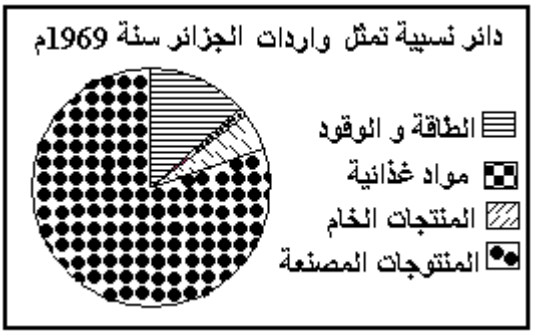


## التعليق :

نلاحظ من خلال الرسم البياني مايلي :

- تنوع واردات الجزائر
- تباين نسبة الواردات من مادة لأخرى.
- معظم واردات الجزائر من المواد المصنعة بفعل ضعف مستوى التصنيع الناتج عن سياسة المستعمر، وحاجة الجزائر إلى هذه المواد لدواعي اجتماعية واقتصادية وأبرز هذه المواد، مواد نصف مصنعة و أخرى مصنعة كالآلات الفلاحية و الكهربائية ووسائل النقل و منتوجات صناعية استهلاكية و على رأسها النسيجية.

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

- ارتفاع نسبة واردات المواد الغذائية بفعل قلة المنتوج المحلي وسعي الجزائر إلى تغطية احتياجات السكان وتحسين مستوى معيشتهم ومعظم هذه الواردات من الحبوب ، السكر والزيوت.

أما المواد الأولية فنسبة واردات الجزائر منها قليل بفعل ضعف المستوى التكنولوجي وعدم القدرة على تحويلها.

## 3- بنية الصادرات و الواردات في الفترة الراهنة ( 2004 م ):

### 1- الصادرات :

| المواد | النسبة |
|---|---|
| مواد غذائية و مشروبات و تبغ | % 0,2 |
| المواد الطاقوية | % 97,4 |
| المواد الأولية (المعدنية) | % 0 |
| المنتوجات المصنعة | % 0,3 |
| المواد نصف المصنعة | % 01,9 |
| التجهيزات الزراعية | % 0 |
| التجهيزات الصناعية | % 0,2 |
| مواد استهلاكية | % 0 |

Collection statistiques Economiques n°124 ,office nationale des statistiques , Alger octobre 2005 p : 82

**تحويل النسب إلى درجات :**

مواد غذائية و مشروبات و تبغ : $\frac{360 \times 0.2}{100} = 0.72°$

المواد الطاقوية : $\frac{360 \times 97,4}{100} = 350,64°$


جميع الحقوق محفوظة ©

المنتوجات المصنعة : $\frac{360 \times 0,3}{100} = 1,08°$

المواد نصف المصنعة : $\frac{360 \times 1,9}{100} = 6,84°$

التجهيزات الصناعية : $\frac{360 \times 0,2}{100} = 0,72°$

المواد الأولية (المعدنية) 0°، التجهيزات الزراعية 0°، مواد استهلاكية0°.

## التمثيل بواسطة دائرة النسبية :

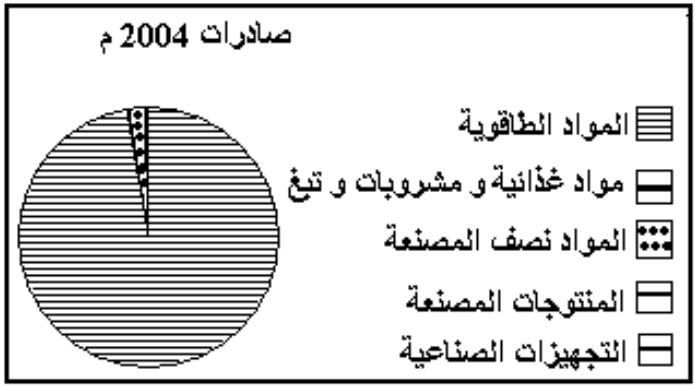


## التعليق :

**نلاحظ من خلال الرسم البياني مايلي :**

**1** - تأتي المحروقات في طليعة الصادرات الجزائرية لسنة 2004م بنسبة فاقت97% ممثلة في البترول والغاز الطبيعي وهو ما يعكس أحادية المورد للمداخيل الجزائرية، حيث ظلت الطاقة منذ الاستقلال والى غاية هذا التاريخ المصدر الرئيسي للدخل القومي لبلادنا، و هو رهان خارجي محفوف بالمخاطر ففي صيف هذه السنة(2006م) تجاوزت أسعار المحروقات 70 $ للبرميل إلا أن هذا السعر تراجع إلى أقل من 65$ للبرميل في أكتوبر .

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

2 - ضآلة الصادرات الجزائرية الغذائية (0,2 %) والصناعية(02,4 %) وهو ما يعني أن مصادر الدخل من القطاعات الإنتاجية ضحلة و ضعيفة.

3 - انعدام الصادرات الجزائرية من المواد الأولية خلال سنة 2004م، يعكسه ربما المشاكل الإجتماعية وتراجع الإنتاج الأمر الذي دفع الجزائر إلى الإحتفاظ بمنتوجها وتوظيفه في الصناعة المحلية.

**2- الواردات :**

| المواد | النسبة % |
|---|---|
| مواد غذائية و مشروبات و تبغ | % 19,7 |
| المواد الطاقوية | % 0,9 |
| المواد الأولية | % 03,9 |
| المواد المصنعة | % 0,4 |
| المواد نصف المصنعة | % 20 |
| التجهيزات الزراعية | % 0,9 |
| التجهيزات الصناعية | % 39 |
| مواد استهلاكية | % 15,2 |

**تحويل النسب إلى درجات :**

مواد غذائية و مشروبات و تبغ : $\frac{360 \times 19,7}{100} = 70,92°$

المواد الطاقوية : $\frac{360 \times 0,9}{100} = 3,24°$

المواد الأولية : $\frac{360 \times 14,04}{100} = 14,04°$

المواد المصنعة : $\frac{360 \times 0,4}{100} = 1,44°$

المواد نصف المصنعة : $\frac{360 \times 20}{100} = 72°$

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

التجهيزات الزراعية : $\frac{360 \times 0,9}{100} = 3,24°$

التجهيزات الصناعية : $\frac{360 \times 140,4}{100} = 140°$

مواد استهلاكية : $\frac{360 \times 15,2}{100} = 54,72°$

## التمثيل بواسطة دائرة النسبية:

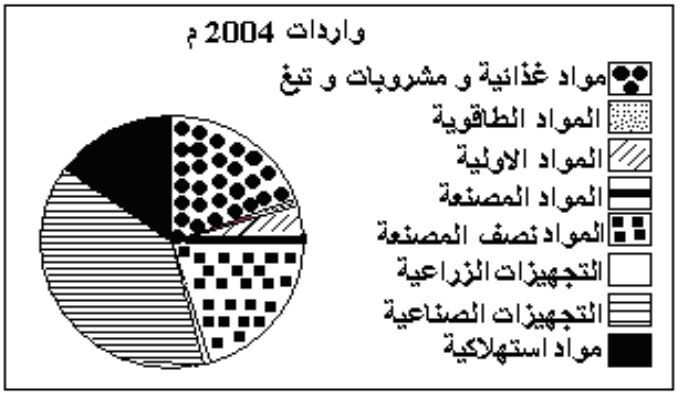


## التعليق:

**نلاحظ من خلال الرسم البياني مايلي :**

**1**- معظم الواردات في الجزائر عبارة عن مواد مصنعة و نصف مصنعة ( آلات-أجهزة - وسائل نقل – أسلحة...الخ) بدليل أنها شكلت مجموع الواردات لسنة 2004م، و هو ما يعكس هشاشة القطاع الصناعي الوطني و التبعية الخارجية في هذا المجال.

**2**- تحتل المواد الغذائية المرتبة الثانية ، فهي مقارنة مع مرحلة ما بعد الإستقلال مرتفعة بفعل تزايد عدد السكان وعدم مسايرة التطور الزراعي للنمو الديموغرافي، وتتمثل خاصة في الحبوب و الحليب و السكر و الزيوت و اللحوم الحمراء...الخ.

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

- و تتمثل الواردات الجزائرية من المواد الأولية في المعادن غير الحديدية بالدرجة الأولى لضآلتها محليا كالنحاس و غيرها.

## ب - مناطق التبادل وقيمته :

**1- قبيل وغداة الاستقلال :** إن الجزائر ولكونها كانت خاضعة للإستعمار الفرنسي ونتيجة لسياسة الإلحاق التي مارستها السلطة الإستعمارية إلا أن أثرها بقي واضحا بعيد الإستقلال كما يتجلى ذلك من خلال الجدول التالي.

إليك جدول المبادلات الجزائرية حسب المناطق بين ( 1955م-1963م) فماذا تستنتج ؟

| السنة | 1955م | 1960م | 1961م | 1963م |
|---|---|---|---|---|
| قيمة مجموع الواردات | 2439,8 | 6245 | 5168 | 3900 |
| النسبة المئوية من فرنسا | % 81,8 | % 83,9 | % 82 | % 75 |
| من دول منطقة الفرنك | % 6,7 | % 05,5 | % 05 | % 04 |
| من منطقة الجنيه الإسترليني | % 01,4 | % 01,1 | - | - |
| من منطقة الدولار | % 03,1 | % 01,4 | - | - |
| من بلدان أخرى | % 06,8 | % 08,1 | - | - |
| قيمة مجموع الصادرات | 162,58 | 1946 | 3332 | 3465 |
| النسبة المئوية نحو فرنسا | % 73,7 | % 80,8 | % 79 | % 74 |
| نحو منطقة الفرنك | % 07 | % 04,5 | % 03 | % 02 |
| نحو منطقة الإسترليني | % 08 | % 05,5 | - | - |
| نحو منطقة الدولار | % 01,2 | % 0,2 | - | - |
| نحو بلدان أخرى | % 09 | % 09,8 | - | - |

**الوحدة: مليون دينار جزائري المصدر: عبد القادر حليمي ،جغرافية الجزائر ،ص:313.**

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

**ماذا تستنتج من الجدول المفيد أعلاه؟**

- نستنتج من الجدول المفيد أعلاه ما يلي :

* يعكس قيمة الصادرات و الواردات الجزائرية بملايين الدنانير قبيل وبعيد الاستقلال، والنسب المئوية لواردات و صادرات الجزائر إلى دول منطقة الفرنك والجنيه الإسترليني(بريطانيا) والدولار الأمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية) و دول أخرى.

* يبين الجدول بوضوح مدى ارتباط الجزائر بفرنسا و منطقة الفرنك في التجارة الخارجية، ولا يخفى ما لهذا الارتباط الشديد ووحدة العملة من خطر على التجارة الجزائرية وميزانها التجاري، و أن كل أزمة اقتصادية تصيب فرنسا، يكون لها اثر على الاقتصاد الجزائري.

**2- المبادلات التجارية الجزائرية حسب المناطق سنة 2004 م**

أمامك جدول يبين مناطق التبادل التجاري للجزائر سنة 2004 م.

ماذا تستخلص؟

| مناطق التبادل | الصادرات % | الواردات % |
|---|---|---|
| دول الاتحاد الأوربي | 54,6 | 53.4 |
| دول أوروبية أخرى | 04,9 | 12,6 |
| أمريكاالشمالية(الو.م.أ +كندا) | 28,2 | 07,4 |
| أمريكا اللاتينية | 06,4 | 06,9 |
| دول المغرب العربي | 01,4 | 0,9 |
| الدول العربية | 01,6 | 02,8 |
| إفريقيا | 0,1 | 0,8 |
| آسيا | 02,7 | 14,5 |
| بقية العالم | 0,1 | 0,7 |

**التعليق :** نستخلص من الجدول المقدم أعلاه الحقائق التالية :

- تنوع الأسواق الخارجية للجزائر وشموليتها لمختلف المناطق في العالم وبالتالي التخلص من التبعية التجارية لفرنسا.

- معظم المبادلات التجارية الجزائرية الخارجية تتم مع الدول الرأسمالية الغربية من أوربا و أمريكا و اليابان و هو ما يشكل تبعية اقتصادية لهذه الدول بنسبة تناهز 88 % من الصادرات و74% من الواردات.

- ارتباط التجارة الخارجية للجزائر بالاتحاد الأوربي و الدول الأوربية بشكل عام 59,5 % من الصادرات أي أكثر من نصفها و بـ 66 % من الواردات و هذا للعوامل التالية :

* العلاقة التاريخية المتمثلة في الاستعمار و بقاء الروابط الاقتصادية بعد استقلال الجزائر.

* القرب الجغرافي من أوربا.

* حاجة الجزائر المتزايدة للمواد المصنعة و الغذائية و الاستهلاكية المساعدات التقنية و القروض.

*اعتماد الاتحاد الأوربي ودول أوربا عموما على المواد الطاقوية الجزائرية.

* تبادل تكاملي يعود بالفائدة على الطرفين في حال احترام المصالح المتبادلة.

- ضآلة المبادلات الجزائرية مع دول المغرب العربي خصوصا والدول العربية عموما للأسباب الآتية رغم وجود بعض شروط تطويرها ( الموقع الجغرافي، الروابط الدينية واللغوية).

* قلة المنتوجات و خاصة منها الصناعية و تشابهها.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

* غياب سوق عربية مشتركة فعلية رغم الإعلان عنها عام 1964م.
* ضعف القاعدة الإنتاجية الزراعية و الصناعية.
* انعدام عملة عربية موحدة.
* ضعف شبكة المواصلات العربية.
* الارتباط التجاري مع الخارج .
* الخلافات السياسية الهامشية وأثرها السلبي على مجمل النشاط الاقتصادي العربي.
- ضعف التبادل التجاري أيضا مع إفريقيا للأسباب السالفة الذكر.
* التطور التجاري مع دول آسيا لأسباب اقتصادية ويظهر ذلك جليا من خلال رواج السلع المختلفة اليابانية، الكورية والصينية ومن خلال تطور صادرات الجزائر من الطاقة إلى هذه الدول التي يتطلب نموها الإقتصادي كميات كبيرة من المحروقات.

## ج- الميزان التجاري :

إليك جدولا يمثل تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة الممتدة من (1965م إلى 2004 م).

| السنوات م | الصادرات | الواردات | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| 1965 | 0.6 | 0,7 | 0,1- |
| 1970 | 01 | 01,3 | 0,3- |
| 1975 | 04,7 | 06 | 1,3- |
| 1980 | 13,9 | 10,8 | 3,1+ |
| 1983 | 13,2 | 08,4 | 2,4+ |
| 1986 | 08,7 | 08,4 | 0,3+ |

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1+ | 0,6 | 07,6 | 1988 |
| 04,2+ | 08,7 | 12,9 | 1990 |
| 02,6+ | 09 | 11,6 | 1991 |
| 12,6+ | 09,007 | 21,6 | 2000 |
| 09,4+ | 09,576 | 19,072 | 2001 |
| 07,3+ | 11,4 | 18,8 | 2002 |
| 11,9+ | 12,6 | 24,6 | 2003 |
| 14,3+ | 18 | 32,2 | 2004 |

**الوحدة : مليار دولار المصدر: بنك الجزائر+الديوان الوطني للإحصاء 2001-2003-2006 صفحات 52-54- مطوية افريل 2006**

**التعليق :**

عرف الميزان التجاري عجزا ملحوظا إلى سنة 1979م (1975م حسب الجدول) و هذا للأسباب الآتية :

* تزايد الاستيراد لأدوات التجهيز التي استدعتها سياسة التصنيع في البلاد.
* المبالغ المالية الباهظة التي تطلبها استراد المواد الغذائية.
* زيادة الفوائد المترتبة عن ضخامة الديون الخارجية والتي كانت تسدد سنويا.
* عرف الميزان التجاري بداية من عام 1979م تحسنا ملحوظا ظهرت آثاره بجلاء سنة 1980م وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط من20 $ للبرميل 1979 م الى35 $ للبرميل عام 1980م أي بزيادة قدرها 75 %.

* تراجعت قيمة الربح للميزان التجاري مع منتصف الثمانينات و مرد ذلك الأزمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن انهيار أسعار البترول حيث بلغت 9 $ عام 1986 م.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

- استعاد الميزان التجاري وضعيته الايجابية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي و هذا بفضل العوامل الآتية :

* ترشيد النفقات العامة و محاربة التبذير.

*تطوير القطاع الزراعي وبالتالي تضاءف الإنتاج وتقلص العجز الغذائي.

* إعادة هيكلة القطاع الصناعي.

* العوامل الخارجية (أزمة الخليج أوت 1990م) على اثر الاجتياح العراقي للكويت و بالتالي غياب حصة البلدين من النفط في السوق الدولية مما أدى إلى ارتفاع أسعار المحروقات .

**ملاحظة :**

تراجع قيمة الفائض في الميزان التجاري سنة 1991م راجع إلى اندلاع حرب الخليج في جانفي من نفس السنة و انخفاض السعر نتيجة زيادة السعودية سقفها الإنتاجي بطلب من الولايات المتحدة الأمريكية وتعويم هذه الأخيرة السوق الدولية بمخزونها النفطي.

- ظل الميزان التجاري يحقق فائضا معتبرا خلال بداية القرن الحالي بفعل عدة عوامل، أهمها:

* الاستثمارات النفطية مع الشراكة الأجنبية و التي أدت إلى اكتشاف آبار و حقول جديدة للبترول و الغاز.

* تحرير التجارة الخارجية و إلغاء احتكار الدولة لها .

* القفزة النوعية التي حققها القطاع الفلاحي و بالتالي انخفاض فاتورة الواردات الغذائية ( من 4 مليار $ إلى 2,5 مليار $عام 2001م).

* الاستثمارات الخاصة و الأجنبية في المجال الصناعي.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

* انتعاش أسعار النفط التي وصلت إلى 50 $ سنة 2004 م و بلغت خلال2005م أكثرمن55$ لتتجاوز70 دولار للبرميل في صيف2006م. نتيجة الاضطرابات في العراق ونتيجة الأزمة النووية الإيرانية، إضافة إلى زيادة الطلب من طرف دول آسيا وعلى رأسها الصين الشعبية.

* تحسن الوضع المالي للبلاد بفضل تراكم المداخيل النفطية ( أكثر من 31 مليار$ سنويا) و ارتفاع احتياطي الصرف إلى حوالي 70 مليار$ في سنة2006م.

## 3- الهياكل القاعدية للتجارة :

ماذا نعني بالهياكل القاعدية للتجارة ؟

يقصد بها شبكة المواصلات البرية والبحرية والجوية والتي تعتبر شريان الحياة الاقتصادية من خلال ما تلعبه من دور بارز في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية فما هي أنواعها وفروعها ؟ وأهميتها في الاقتصاد الوطني ؟

### أ- الهياكل القاعدية البرية :

#### 1- السكك الحديدية :

لاحظ الخريطة المرفقة ( الشكل رقم 1 ) ، ما ذا تستنتج ؟

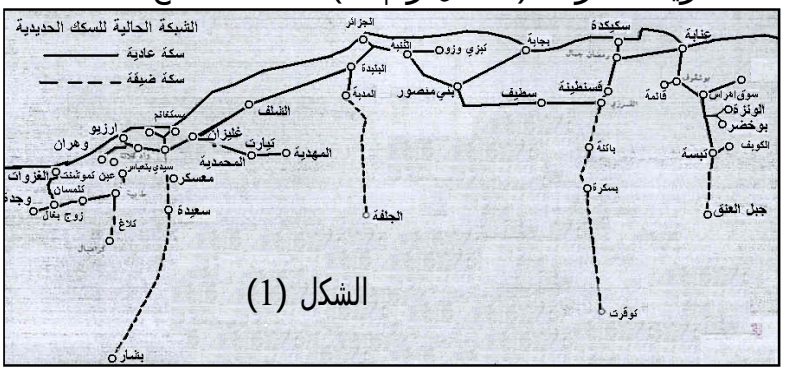


الشكل (1)

نستنتج من الخريطة وجود ثلاثة مجموعات لشبكة السكة الحديدية وهي :

- المجموعة الرابطة بين شرق البلاد و غربها بطول 2494 كلم سنة 2000م، و التي تشكل العمود الفقري للمبادلات التجارية بمحورها الأفقي والعمودي.

- المجموعة الرابطة بين الخط الرئيسي- السابق- و الموانئ و بعض المدن الداخلية ( القالة، سكيكدة، بجاية، تيزي وزو، ارزيو، الغزوات، البليدة، بومرداس ...الخ).

- المجموعة الواصلة بين الهضاب العليا و الجنوب: مثل الخط الرابط بين البليدة والجلفة، و خط قسنطينة، باتنة، بسكرة، وطولها مجتمعةً 1085 كلم سنة 2000 م.

**ملاحظة :**

هناك مشروع خط الهضاب العليا الممتد من تبسة شرقا إلى تلمسان غربا بطول 1500 كلم، و الموجه أساسا لتنمية المناطق السهبية.

إليك الجدول التالي الذي يمثل نقل البضائع بالسكك الحديدية، وعدد القاطرات التجارية . ماذا تستنتج؟

| التعيين | الوحدة | 2000 م | 2001 م | 2002 م | 2003 م |
|---|---|---|---|---|---|
| الحمولة المشحونة | ألف طن | 7793 | 7821 | 9253 | 8269 |
| قاطرات تجارية | عدد | 10118 | 10107 | 10047 | 10047 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2003 م

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

**نستنتج من الجدول ما يلي :**

- تزايد كمية البضائع المحمولة عبر السكك الحديدية، إذ تجاوزت 9,2 مليون طن سنة2002 م لكنها تراجعت في2003م إلى حوالي 8,2 مليون طن.

- ارتفاع عدد القاطرات التجارية و التي قوامها أكثر من 10ألاف قاطرة كما هو الحال في سنة 2003م، وتستغل السكك الحديدية بالإضافة إلى نقل المسافرين فيتم عبرها نقل السلع المختلفة من مواد أولية، مواد غذائية مواد البناء ...إلخ.

## 2- الطرق المعبدة :

لاحظ الخريطة المرفقة ( الشكل رقم 02) ماذا تلاحظ ؟

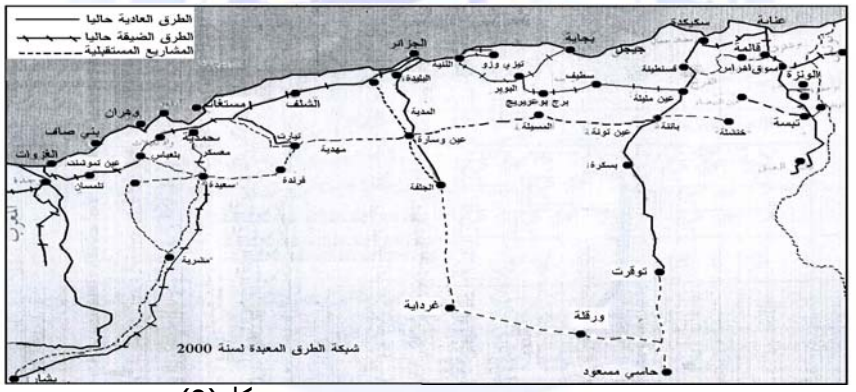


شكل(2)

**- نلاحظ من الخريطة مدى تشعب شبكة الطرق البرية ( الطرق المعبدة) بين شرق البلاد وغربها و شمالها و جنوبها، و التي بلغ طولها سنة 2000م حوالي 104450 كلم .**

- كثيفة في الشمال لأسباب تاريخية، طبيعية واقتصادية وقليلة نسبيا في الجنوب.

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

- تبدو إفادتها في خدمة المناطق الريفية و ربط المدن ببعضها خاصة في شمال البلاد.

- و جود انجازات تاريخية مثل طريق الوحدة الإفريقية الرابط بين جنوب الجزائر و جمهوريتي النيجر و مالي بطول 1078كلم، و أخرى مثل الطرق السريعة و مشاريع في طور الانجاز مثل الطريق السيّار شرق – غرب.

إليك جدولا يمثل النقل البّري للبضائع. ماذا تستنتج؟

| التعيين | الوحدة | 2001 م | 2002 م | 2003 م |
|---|---|---|---|---|
| الحمولة المشحونة بمليون طن | 01 | 2,916 | 2,872 | 3,817 |
| الحمولة بالطن الكيلومتري | مليون طن/ كلم | 1007 | 971 | 975 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2003 م

- يبرز الجدول مدى مساهمة الطرق البرّية في نقل البضائع المختلفة، حيث قدرت حمولته المشحونة 03,8 مليون طن سنة2003 م، وهي اكبر منافس للسكك الحديدية.

## ب- الهياكل القاعدية البحرية :

نظرا لطبيعة الجزائر الجغرافية فإن استغلال الهياكل القاعدية البحرية يتم خاصة في الربط بين الجزائر والخارج أما استعمالها الداخلي فهو محدود وفيما يلي : رسم توضيحي ( الشكل رقم 03) خاص بانتشار الموانئ عبر السواحل الجزائرية.

ماذا تلاحظ ؟

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

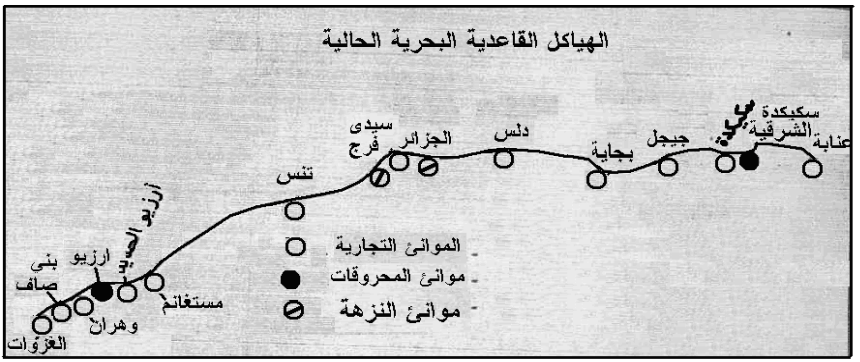


**(الشكل رقم 3)**

نلاحظ تعدد الموانئ الجزائرية (حوالي 12 ميناء رئيسيا) وتنوع نشاطاتها حسب الوظيفة المنوطة بكل مجموعة منها:

* موانئ تصدير البترول و الغاز ( ارزيو – بجاية – سكيكدة ).

* موانئ تجارية متنوعة ( الجزائر – وهران – عنابة ).

* موانئ الصيد البحري ( القل، دلس، شرشال ، بني صاف ، الغزوات، بوهارون، تنس، مستغانم...)، إضافة إلى وجود موانئ تجمع بين نشاط التبادل السلعي وكذا الصيد البحري مثل ميناء الجزائر، عنابة وهران، تنس وغيرها.

إليك جدولا يمثل حركة الموانئ في نقل البضائع، ماذا تستنتج ؟

| التعيين | الوحدة | 2001 م | 2002 م | 2003 م |
|---|---|---|---|---|
| بضائع مفرغة | مليون طن | 19,0 | 23,5 | 23,2 |
| بضائع مشحونة | مليون طن | 80,5 | 84,6 | 91,9 |
| منها المحروقات | " " | 78,5 | 81,9 | 89,1 |

**المصدر: الديوان للإحصاء 2003 م.**

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

- نستنتج المساهمة المعتبرة لقطاع النقل البحري في شحن و تفريغ مختلف البضائع، حيث تمثل المنشآت القاعدية البحرية 98% من حجم مبادلات التجارة الخارجية للجزائرية.

## ج- الهياكل القاعدية الجوية :

إليك الجدول التالي الذي يمثل شحن البضائع عبر النقل الجوي بين ( 2001م-2003م).

ماذا تستنتج ؟

| التعيين | الوحدة | 2001 م | 2002 م | 2003 م |
|---|---|---|---|---|
| الشحن الإجمالي | طن | 27162 | 27267 | 27632 |
| مساهمة الخطوط الجوية الجزائرية في الشحن | طن | 18321 | 19444 | 19805 |

**المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2003 م.**

بالمقارنة مع أنواع النقل الأخرى البرية والسكك الحديدية و البحرية فان مساهمة الخطوط الجوية في نقل البضائع تبدو محدودة نظرا لتخصص القطاع في نقل المسافرين وكذا قلة الهياكل القاعدية (المطارات التجارية) وطائرات الشحن الضخمة.


جميع الحقوق محفوظة ©

## 4- الخدمات :

ما هي المجالات التي يشملها قطاع الخدمات ؟

يشمل هذا القطاع الإدارة والمواصلات والخدمات التجارية (مطاعم، فنادق،أسواق) وغير التجارية مثل المؤسسات التعليمية والصحية وغيرها.

وفيما يلي جدولا يمثل توزيع اليد العاملة النشيطة على القطاعات الاقتصادية الثلاثة، فماذا نستنتج؟

| القطاعات | عدد المشتغلين | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| الفلاحة | 1412340 عامل | %21,1 |
| الصناعة | // 804152 | %12 |
| بناء و أشغال عمومية | // 799914 | %12 |
| تجارة و خدمات | // 3667650 | %54,9 |
| المجموع | // 6684056 | %100 |

**المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2003 م**

- أخذت البنية الاقتصادية في غضون السنوات الأخيرة تشهد تغييرا تدريجيا بانخفاض عدد العاملين في القطاع الاقتصادي الأول و ارتفاعهم في القطاعين الثاني والثالث، ويتصدر قطاع الخدمات مجال التوظيف بـ: 3667650 عاملا سنة 2003 م بما نسبته 54,9 % من الفئة النشطة.

- يختلف مؤشر التشغيل من قطاع إلى آخر وذلك تبعا للظروف المادية و البشرية الخاصة بكل قطاع و تعود أسباب التباين في استيعاب العمالة بين مختلف القطاعات الاقتصادية واستئثار قطاع الخدمات بها إلى ما يلي:


جميع الحقوق محفوظة ©

* عزوف شباب الأرياف عن العمل الفلاحي لعدم توفره على الإغراءات المادية و خصوصا في عقد الثمانينات.

* انخفاض نسبة التشغيل في القطاع الصناعي بسبب تقلص الاستثمارات في المشاريع الصناعية المتوسطة والكبيرة خلافا لما شهدته فترة المخططين الرباعيين الأول والثاني، وما نتج عن إعادة الهيكلة للمؤسسات الصناعية مع أواخر الثمانينات من فصل بين الأنشطة التجارية والإنتاجية ( ظهور وحدات فرعية خاصة بالتجارة و التسويق بمعزل عن الشركة المنتجة الأم ) و نظرا للصعوبات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية في منتصف الثمانينات نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات.

* وجود عناصر استقطاب و الإغراء المادي في قطاع الخدمات وبخاصة السياحة و الإدارة و البنوك و ديمومة مناصب الشغل فيه وهذا رغم ظروف العمل الصعبة وتدني الأجور نسبيا في قطاعي الصحة والتعليم.

**ملاحظة :**

إن المتوقع في الآفاق حدوث تغيير جذري لتوزيع اليد العاملة على القطاعات الثلاث بفضل ما يشهده الاقتصاد الوطني من تطور حثيث كدعم القطاع الفلاحي في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (1999م- 2006م) وتشجيع البناء الريفي فضلا عن الاستثمارات الجارية في مجال التصنيع سواء الخاصة أو الأجنبية، كلها مؤشرات تحمل بوادر التوازن في بنية التشغيل تبشر برجحان القطاعات الإنتاجية.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©